صياغة أفعل التفضيل من الألوان

بين

القياس والسماع

الدكتور

محمد طه حسانين سلطان

مدرس اللغويات

كلية الدراسات الإسلامية والعربية

جامعة الأزهر ــ بدسوق (بنين)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بسم الله الرحمن الرحيم

التقديم للبحث

==========

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد ؛؛؛

فحيثما أجلت الطرف وأرجعت البصر في أساليب اللغة العربية وجدت اسم التفضيل في أغلب مواطنه لافتا للنظر وداعيا للدرس والبحث ، وربما كان بناء أفعل التفضيل من الألوان متعارضا مع ما قرره الصرفيون .

خذ مثلا قول الرسول الكريم في صفة الحوض : "ماؤهُ أبيضُ من اللبنِ"، وقوله ﷺ في صفة جهنم : "لهي أسودُ من القارِ" . فقد جاء بناء أفعل التفضيل من البياض والسواد ، ومما زاد على ثلاثة أحرف ، بدون واسطة ، وهو مخالف لما قرره الصرفيون .

وهذا ما لفت نظري وأوقد جذوة البحث عندي لعلي أصل فيه إلى ما ينفع ويفيد أو يكشف الغموض ويزيل الإلباس ، والله وحده الموفق والهادي إلى سواء السبيل. وهذا البحث ـ بعد التقديم والتمهيد ـ يتناول الحديث عن المباحث الآتية :

- المبحث الأول : معنى التفضيل في اللغة والاصطلاح .
- المبحث الثاني : شروط صياغة أفعل التفضيل .
- المبحث الثالث : السماع والقياس .
- المبحث الرابع : مذهب الكوفيين جواز صياغة أفعل التفضيل من الألوان .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- المبحث الخامس : مذهب البصريين عدم جواز صياغة أفعل التفضيل من الألوان .
- المبحث السادس : المذهبان في ضوء الحديث النبوي الشريف .
- المبحث السابع : موقف شراح الحديث النبوي من صياغة أفعل التفضيل من الألوان .
- المبحث الثامن : موقف ابن جني من هذه القضية .
- الخلاصة : ذكرت فيها أهم النتائج التي خرجت بها من دراستي صياغة أفعل التفضيل من الألوان بين القياس والسماع .

ثم ذيلت البحث بذكر أهم المصادر والمراجع التي استعنت بها .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

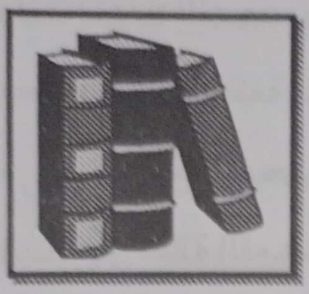

التعجب والتفضيل

□ التعجب : استغراب يحدث في النفس عند الشعور بشيء يجهل سببه ، وإذا عرف السبب بطل العجب .

□ والتفضيل : هو الوصف المصوغ على وزن أفعل دالا على زيادته في محل بالنسبة إلى محل آخر(١) .

وللتعجب صيغتان ما أفعله ، وأفعل به ، وللتفضيل صيغة واحدة هي : (أفعل) ، والتعجب من قبيل الأفعال ، والتفضيل من قبيل الأسماء .

التعجب يلزم حالة واحدة ، لأنه جرى مجرى المثل ، والأمثال لا تغير . والتفضيل لا يلزم حالة واحدة فقد يطابق موصوفه ، وقد لا يطابقه .

صيغتا التعجب : تكون للمذكر والمؤنث بلفظ واحد ، أما في التفضيل فإن صيغة (أفعل) تكون للمذكر ، نحو : علي أفضل من خالد ، أما المؤنث فصيغته (فُعْلى) نحو : خديجة فضلى النساء(٢) .

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان تحقيق الدكتور/ رجب عثمان محمد ، مراجعة الدكتور/ رمضان عبد التواب ٥/٢٣١٩ .

(٢) المرجع السابق ٥/٢٣٢٠ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فعلا التعجب : يرفعان الفاعل وينصبان المفعول به ، وأفعل التفضيل لا يرفع اسما ظاهرا - في اللغة المشهورة - ولا ينصب المفعول به مطلقا(١) .

طريقة التعجب مما لم يستوف الشروط :

في حالة التعجب مما لم يستوف الشروط ، إذا كان الفعل غير جامد ، وقابلاً للتفاوت ، يؤتى بمصدر الفعل الفاقد للشروط ، منصوبا على المفعولية بعد (ما أشد) ومجرورا بعد (أشدد) نحو : ما أشد ابتهاج الطالب بنجاحه ، وأشدد بابتهاج الطالب بنجاحه ، وغير ذلك مما يناسب المقام .

وفي حالة التفضيل يؤتى بمصدر الفعل المراد التفضيل منه صريحا ومنصوبا على التميز بعد (أشد) نحو : القاهرة أشد ازدحاما من الإسكندرية(٢) .

التعجب يكون في اللغة العربية وفي غيرها من اللغات ، أما التفضيل فهو من خصائص اللغة العربية ، حيث لا يوجد في أية لغة من اللغات السامية ، حتى الحبشية ، فهو مرتجل في العربية جديد فيها(٣) .

ويتفق التعجب والتفضيل في أن كلا منهما يحدث عند الشعور باستعظام شيء واستغرابه ، لأن معناهما المبالغة ، فهما من وادٍ واحد ويجريان مجرى واحدا ولهذا تشابها في الصياغة وكثير من الأحكام ، ولهما شروط واحدة ، ولهذا كله جمع

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق الدكتور/ عبد المنعم هريدي ١١٣٩/٢ وما بعدها ط/١ دار المأمون للتراث ـــ ١٩٨٢ .

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك : ١٠٨٥/٢ .

(٣) ينظر هامش التبيان في تصريف الأسماء لأحمد حسن كحيل ١٤/ مطبعة السعادة ـــ ١٩٨٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سيبويه بينهما فذكرهما تحت باب واحد[1] وجمع الفراء في التمثيل بينهما كما جاء ذلك في كتابه معاني القرآن[2].

ولما كان لأفعل التفضيل شبه بفعل التعجب اتصلت به نون الوقاية في قول النبي ﷺ (غَيْرُ الدجالِ أخْوَفِنِي عَلَيْكُم)[3] والأصل فيه أخوف مخوفاتي عليكم، فحذف المضاف إلى الياء، وأقيمت هي مقامه، فاتصل أخوف بها مقرونة بالنون[4].

كذلك حمل التعجب على التفضيل في التصغير وهو مخالف للقياس؛ لأن التصغير من خصائص الأسماء، وقد جعل سيبويه تصغيره قياسا مطردا وهو في هذا مخالف لأصوله التي كررها في كتابه، مثل قوله: "لا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس. هذا من الشواذ، وليس مما يقاس عليه"[5].

ولو كان الوارد من تصغير فعل التعجب كثيرا لاحتملنا كلفته، فكيف والمسموع من تصغيره لفظان: ما أُحَيْش، وما أُمَيْلِح[6].

قال سيبويه: "وسألت الخليل عن قول العرب: ما أميلحه.

فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس؛ لأن الفعل لا يحقر، وإنما تحقر الأسماء؛ لأنها توصف بما يعظم أو يهون، والأفعال لا توصف... وليس بشيء من

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه تحقيق/ عبد السلام هارون ٢٤/٢ ط/٢ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ١٢٨/٢ طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠.

(٣) ينظر صحيح مسلم تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي ٢٢٥١/٤ ط/١ عيسى الحلبي القاهرة ١٩٥٥، ومسند الإمام أحمد ١٨١/٤ دار الفكر العربي من دون تاريخ.

(٤) ينظر شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي ص١١٩.

(٥) ينظر الكتاب تحقيق/ هارون ٤٠٢/٢.

(٦) ينظر فهارس كتاب سيبويه صنع محمد عبد الخالق عضيمة ص٢٩ ط/١ مطبعة السعادة بمصر ١٩٧٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفعل ، ولا سبيل إلى أن يسمى به الفعل يحقر إلا هذا وحده ، وما أشبهه من قولك : ما أفعله"(١) .

وحمل البصريون منع التفضيل من فاقد الشروط مما دل على لون أو عيب أو حلية ظاهرة على التعجب ، وذلك لأن الألوان والعيوب غالب أفعالها مزيد يأتي على افعلَّ وافعالَّ ، نحو اسْوَدَّ وابيضَّ واحْمَارَّ واعْوَرَّ ، فهي غير ثلاثية، وحمل الثلاثي على غير الثلاثي لكثرته ولأنه الأصل في الألوان والعيوب .

قال سيبويه : "وما لم يكن فيه ما أفعله لم يكن فيه أفْعِلْ به رجلا ، ولا هو أفعل منه ، لأنك تريد أن ترفعه من غايةٍ دونه ، كما أنك إذا قلت ما أفعله فأنت تريد أن ترفعه عن الغاية الدنيا . والمعنى في أفْعِلْ به وما أفعله واحد ، وكذلك أفعل منه"(٢) .

(١) الكتاب تحقيق عبد السلام هارون ٣/٤٧٧ .

(٢) الكتاب تحقيق عبد السلام هارون : ٤/٩٧ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الأول
معنى التفضيل
في اللغة والاصطلاح

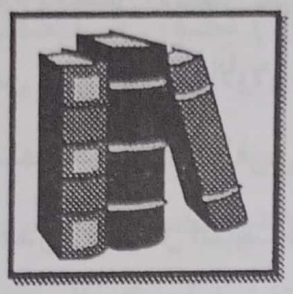

==========

أ
في اللغة

التفضيل مصدر (فَضَّل) ـ بفتح الفاء وتشديد الضاض المعجمة ـ يفضل تفضيلا ، فالمصدر والفعل يفيدان التكثير والمبالغة في الفضل ، و"الفضل" : الزيادة مطلقا سواء أكانت في الكمال أم في النقص ، غير أن استعمال الفضل في الكمال أكثر من استعماله في النقص ، ولهذا كثر استعمال (الفضول) في النقص وقل استعمال الفضل فيه(١) .

قال الراغب : الفضل الزيادة على الاقتصاد وذلك ضربان :

محمود : كفضل العلم والحلم ، ومذموم : كفضل الغضب على ما يجب أن يكون عليه . والفضل في المحمود أكثر استعمالا والفضول في المذموم .

والفضل إذا استعمل بزيادة أحد الشيئين على الآخر فعلى ثلاثة أضرب : فضل من حيث الجنس ، كفضل جنس الحيوان على جنس النبات وفضل من حيث

---

(١) ينظر الصحاح للجوهري تحقيق أحمد عبد الغفور عطار (فضل) ٥/١٧٩١ ـ دار الملايين ـ بيروت ١٩٨٤، والمصباح المنير للفيومي تصحيح الأستاذ / حمزة فتح الله (فضل) ١/٧٢٩ ط/٢ المطبعة الأميرية بمصر ١٩٠٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

النوع ، كفضل الإنسان على غيره من الحيوان ، . . . وفضل من حيث الذات ، كفضل رجل على آخر ، فالأولان جوهريان لا سبيل للناقص فيهما أن يزيل نقصه ، وأن يستفيد الفضل . كالفرس والحمار لا يمكنهما أن يكتسبا الفضيلة التي خص بها الإنسان ، والفضل الثالث قد يكون عرضيا فيوجد السبيل إلى اكتسابه .

ومن هذا النوع التفضيل المذكور في تعالى : "واللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ"(١) "لِّتَبْتَغُوا فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ"(٢) يعني المال وما يكتسب . وقوله : "بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ"(٣) . فإنه يعني بما خص الرجل من الفضيلة الذاتية له ، والفضل الذي أعطيه من المكنة والمال والجاه والقوة(٤) .

وقال الزبيدي : "و"فضله على غيره تفضيلا "مزاه" . أي أثبت له مزية أي خصلة تميزه عن غيره . أو "فضله" : حكم له بالتفضيل . أو صيَّره كذلك ، وقوله تعالى : "وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً"(٥) قيل في التفسير : إن فضيلة ابن آدم أنه يمشي قائما ، وإن الدواب والحمير وما أشبهها تمشي منكبة . وابن آدم يتناول الطعام بيديه وسائر الحيوان يتناوله بفيه(٦) .

ومن كلام الراغب والزبيدي يتضح لنا أن الفعل (فَضَّل) ومصدره (التفضيل) قد يستعملان لإفادة الزيادة مطلقا سواء أكانت في الشيء المحمود أم المذموم ، لأن الفضل قد استعمل كذلك وهو مجرد والمجرد أصل المزيد في المعنى .

---

(١) سورة النحل : الآية ٧١ .

(٢) سورة الإسراء : الآية ١٢ .

(٣) سورة النأ : الآية ٣٤ .

(٤) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصبهاني تحقيق د./ محمد أحمد خلف الله ٥٧٤ مكتبة الأنجلو بمصر .

(٥) سورة الإسراء : الآية ٧٠ .

(٦) تاج العروس للزبيدي (فضل) ٦١/٨ ـــ دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

▫ الرد على من ذهب إلى أن (التفضيل) يكون في الكمال فقط :

ذهب بعض العلماء إلى أن (التفضيل) لا يكون إلا في الكمال فقط ، وعليه فالأولى أن يقال (اسم الزيادة) بدلا من التعبير بـ(اسم التفضيل) ويمكن الرد عليهم بأن العرب قد استعملت (التفضيل) في الزيادة مطلقا سواء أكانت في المحمود أم في المذموم .

قال الصبان : "أفعل التفضيل" : قيل أولى منه التعبير باسم التفضيل ليشمل "خيرا" و"شرا" ، لأنهما ليسا على زنة (أفعل) . وأولى منهما التعبير باسم الزيادة ليشمل نحو (أجهل) و(أبخل) مما يدل على زيادة النقص لا على الفضل.

ويدفع الأول بأن قوله (أفعل) أي لفظا وتقديرا . و(خير) و(شر) من الثاني . ويدفع الثاني بأن المراد بالفضل الزيادة مطلقا في "كمال" أو "نقص"(١) .

(ب)
معنى التفضيل في اصطلاح الصرفيين

عرف الصرفيون (التفضيل) بتعريفات عديدة تختلف في اللفظ والأسلوب لكنها تتفق في المعنى والمضمون ، ومنها على سبيل المثال : تعريف ابن هشام . قال : "هو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة"(٢) .

---

(١) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٤٣/٣ دار إحياء الكتب العربية ــ عيسى الحلبي .

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ٣٩٤ ــ طبعة دار الفكر العربي .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومنها تعريف الرضى . قال :

"هو المبني على (أفعل) لزيادة صاحبه على غيره في الفعل المشتق هو منه"(١) .

ومنها تعريف الشيخ خالد الأزهري . قال :

"هو الوصف المبني على أفعل لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل"(٢) .

ومن هذه التعريفات المختلفة في ألفاظها ، المتفقة في معانيها ، يتضح لنا أن (التفضيل) في الأصل يدل على ما يلي :

١- اتصاف المُفَضَّلِ بالحدث الذي أخذ منه اسم التفضيل ، ولهذا كان اسم التفضيل وصفا وليس اسما جامدا .

٢- مشاركة المُفَضَّلِ والمفضل عليه في الاتصاف بالوصف المفهوم من اسم التفضيل .

٣- زيادة المُفَضَّلِ عن المفضل عليه في هذا الوصف(٣) .

ويبدو لي أن مصطلح (اسم التفضيل) أو (أفعل التفضيل) لم يظهر في كتب النحو إلا في وقت متأخر فلم يذكره سيبويه بهذا اللفظ في كتابه في باب منفصل ، وإنما بحثه مع فعلي التعجب ولعله فعل ذلك لاشتراك بناء (أفعل) في الموضوعين في الشروط التي يجب توفرها فيها ، ولم يحدد هذه الشروط أو يبينها ، وإنما كان يكتفي بالتمثيل فقط في بعض المواضع(٤) . وتارة يعبر عنه بقوله : (ذلك أفعل منه)(٥) لكنه ربما لفت نظر من يأتي بعده من العلماء حيث ألمح إلى هذا المصطلح الوليد في ثنايا السطور عند قوله : وتقول : ما رأيت رجلا أبغض إليه الشر منه إليه ، وما رأيت

---

(١) شرح الرضى على الكافية : ٢/٢١٢ دار الكتب العلمية ـــ بيروت ١٩٨٥ .

(٢) التصريح بمضون التوضيح : ٢/١٠٠ دار إحياء الكتب العربية ـــ عيسى الحلبي .

(٣) ينظر حاشية الصبان ٣/٤٤، ٥٠ .

(٤) الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام هارون ١/٢٠٣ ط/٢ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩ .

(٥) المرجع السابق : ٢/٢٤ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أحدا أحسن في عينه الكحل منه في عينه . وليس هذا بمنزلة خير منه أبوه ، لأنه مفضل للأب على الأب في من ، وأنت في قولك : أحسن في عينه الكحل منه في عينه ، لا تريد أن تفضل الكحل على الاسم الذي في من ، ولا تزعم أنه قد نقص عن أن يكون مثله ، ولكنك زعمت أن الكحل ههنا عملا وهيئة ليست في غيره من المواضع"(١) .

وكذلك فعل الفراء من الكوفيين ، وابن السراج من البصريين ، حيث لم يصرحا بالمصطلح ، وإنما اكتفيا بالتمثيل له فقد قال الفراء : والعرب إذا قالوا : هو أفعل منك قالوه في كل فاعل وفعيل(٢) . وذلك عند تفسير قوله تعالى : "وَمَن كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى"(٣) . وقال ابن السراج : "مررت برجل خير منك ، وبقوله : ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من زيد" وذلك كله تحت باب إضافة الأسماء إلى الأفعال والجمل(٤) .

ومبلغ العلم أن أول من بشر بهذا المصطلح الوليد المبرد في كتابه المقتضب حيث قال : إلا أن أفعل على وجهين :

أحدهما : أن يكون نعتا قائما في المنعوت ، نحو أحمر ، أصفر ، وأعور.

والوجه الآخر : أن يكون للتفضيل ، نحو هذا أفضل من زيد . . .(٥) .

---

(١) الكتاب تحقيق عبد السلام هارون : ٣١/٢ .

(٢) معاني القرآن للفراء : ١٢٧/٢ .

(٣) سورة الإسراء : الآية ٧٢ .

(٤) ينظر الأصول في النحو لابن السراج تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي : ٢٩/٢ مؤسسة الرسالة ــ بيروت ١٩٨٨ .

(٥) المقتضب للمبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة : ٢٤٥/٣ وما بعدها ط/٢ لجنة إحياء التراث الإسلامي بمصر ١٩٧٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقال أيضا : وكذلك تقول : الخليفة أفضل من بني تميم ، لأن (من) للتفضيل[1] لكنه ذكره تحت مسميات أبواب مختلفة منها : "هذا باب التبين والتميز"[2] ، ومنها : "هذا باب الأسماء الموضوعة في مواضع المصادر إذا أريد بها ذلك"[3] . المهم انه عرف المصطلح وبشر بولادته وتابعه على ذلك الزمخشري[4] ومن جاء بعده من المتأخرين كابن يعيش[5] وابن عصفور[6] وابن مالك[7] وأبي حيان[8] وغيرهم .

وربما كان مرادفا لاسم التفضيل أو قريبا منه (اسم الزيادة) كما أشار إلى ذلك الصبان في حاشيته[9] .

---

(١) المرجع السابق ٣٨/٣ .

(٢) المقتضب ٣٢/٣ .

(٣) المرجع السابق ٢٣٩/٣ .

(٤) ينظر المفصل للزمخشري ٢٣٢ ط/٢ دار الجيل ـــ بيروت من دون تاريخ .

(٥) ينظر ابن يعيش ٩٣/٦ مكتبة المتنبي بالقاهرة ١٩٨٠ .

(٦) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تحقيق صاحب أبو جناح ٥٧٨/١ ـــ إحياء التراث الإسلامي - العراق .

(٧) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د./ عبد المنعم هريدي ١١٢٠/٢ ط/١ دار التراث للمأمور ١٩٨٢ .

(٨) ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب ٢٣١٩/٥ ط/١ مطبعة المدني ١٩٩٨ .

(٩) ينظر حاشية الصبان ٤٣/٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

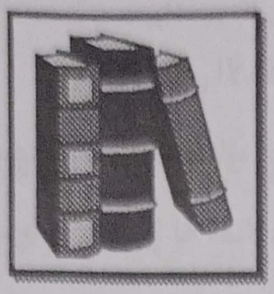

المبحث الثاني
شروط صياغة أفعل التفضيل

يشترط في صياغة أفعل التفضيل ما يشترط في صوغ فعلي التعجب ، ويمكن لمن عرف شروط أحدهما أن يطبقها على الآخر ، فكل ما جاز بناء فعلي التعجب منه، جاز صوغ أفعل التفضيل منه وهذه الشروط التي يجب تحققها في كلا البابين هي :

الأول :أن يكون له فعل ، فلا يصاغ مما لا فعل له ، فلا يصاغ من اليد والرجل ، فلا يقال : أيدي وأرجل . وشذ قولهم : أفرس (من الفروسية) ، وأحنك الشاتين ، أي (آكلهما من الحنك) .

الثاني : أن يكون الفعل ثلاثيا مجردا ، فلا يصاغ من الرباعي المجرد ، نحو زلزل ، ولا من الثلاثي المزيد بحرف غير الهمزة ، مثل ذاكر ونظم ، أو بحرفين أو بثلاثة .

واختلفوا في صوغ أفعل التفضيل من الفعل الثلاثي المزيد بالهمزة ، مثل أعطى واكرم ، ولهم في ذلك ثلاثة آراء :

١- رأي يجيز صوغها من كل فعل ثلاثي مزيد بالهمزة مطلقا كما تصاغ من الفعل الثلاثي المجرد ، فالشرط ـ في الفعل ـ على هذا الرأي أن يكون ثلاثيا مجردا أو مزيدا بالهمزة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهذا هو رأي الأخفش وهو ظاهر مذهب سيبويه[1] الذي نص عليه في باب التعجب بقوله : "وبناؤه أبدا من فعَل وفعِل وفعُل وأفعُل ، هذا ؛ لأنهم لم يريدوا أن يتصرف ، فجعلوا له مثالا واحدا يجري عليه"[2] .

٢- المنع مطلقا من كل فعل مزيد بالهمزة كالمنع من أي فعل زائد على ثلاثة أحرف ، وهذا مذهب المازني ، والفارسي ، وابن سراج ، والمبرد ، مستدلين بأن حذف الزائد يضع معناه ، ويحكمون على ما ورد بالشذوذ عن القياس[3] .

٣- يفصل ابن عصفور ومن سار على نهجه بين ما كانت همزته للنقل . أي جاءت لتعطي الفعل قوة ، بمعنى أنه إذا كان لازما جعلته متعديا ، وإذا كان متعديا لواحد جعلته متعديا لاثنين فيمنعون بناء التفضيل منه ؛ لأن هذا المعنى سيفوت إدراكه بحذف همزة النقل . . . أما ما كانت همزته لغير النقل بأن صيغ عليها ابتداء مثل : أظلم الليل ، وأسفر الصبح ، وأقفر المكان، فإن صوغ أفعل التفضيل منه غير ممنوع حيث لا يُفَوِّت معنى مقصودا من هذه الزيادة[4] وهذا هو المختار.

الثالث : أن يكون تاما فلا يبنى من الناقص ككان وكاد ؛ لأنها لا تدل على الحدث ؛ وأفعل التفضيل موضوع للزيادة في الحدث ، ويرى بعض المحققين من النحاة أن الأفعال الناقصة تدل على أحداث عامه يعينها الخبر ، وعليه يصح أن يبنى منها أفعل التفضيل[5] .

---

(١) ينظر التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٩١/١ طبعة عيسى الحلبي ــ من دون تاريخ .

(٢) الكتاب ٧٣/١ .

(٣) من صيغ العربية وأوزانها لعبد الحكيم المرصفي ١٤٤ .

(٤) ينظر المقرب لابن عصفور تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وزميله ٧٨/١ وما بعدها ط/١ ــ مطبعة العاني بغداد ــ من دون تاريخ .

(٥) ينظر شرح الرضى على الكافية ٢١٢/٢ وما بعدها دار الكتاب العلمية بيروت ١٩٨٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الرابع : أن يكون متصرفا تصريفا تاما ، فلا يصاغ من الجامد كنعم وبئس وليس ، ولا من المتصرف تصرفاً ناقصا كيدع ويذر .

الخامس : أن يكون الفعل مثبتا ؛ لأنه إذا بني من الفعل المنفي لم يظهر في المعنى أن الكلام منفي ، و: يغة التفضيل خاصة بالمثبت ، وليس لها فرع يفيد النفي ، ومن هنا يقع اللبس ، ولا فرق عند الجمهور بين الأفعال الملازمة للنفي نحو : ما عاج بالدواء ، أي ما انتفع ، وبين الأفعال المنفية نفيا عارضا نحو : ما فهم ، لم يتعلم .

السادس : أن يكون الفعل مبنيا للفاعل ، فلا يصاغ من المبني للمفعول خشية أن يؤدي إلى الإلباس ، فلا تقول من ضُرِبَ خالد خالد أضرب الناس ، لأنه يؤدي إلى اللبس ، ولا يعرف هل هو تفضيل للفاعل أو المفعول .

وأجاز بعض الصرفيين صوغه من الفعل المبني للمفعول إن أمن اللبس نحو هو أدْهى مِن دِيْكٍ ، وأشْهرُ من نارٍ على علمٍ ، ومنه قوله تعالى : "رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ"(١) .

السابع : أن يكون فعله مما يقبل التفاوت ؛ لأن صياغة التفضيل أساسا مطلوبة للدلالة على هذا التفاوت بين شيئين ، فإن يكن الحدث أهلا لهذا المعنى لم يمكن صوغ التفضيل منه بأي وسيلة ، فلا يبنى من الفناء والعمى والموت والغرق ، إذ لا مزية لفاعل على آخر فيها حتى يفضل عليه(٢) .

الثامن : ألا يكون الوصف دالا على لون أو عيب ظاهري ، كالسواد والبياض والعور والعمى ، وذلك لأن قياس الصفة المشبهة منها على أفعل ، نحو : أسود وأبيض وأعور ، فلو بني أفعل التفضيل لأدى إلى التباس أحدهما بالآخر ، وأيضا لأن الألوان

---

(١) سورة يوسف : الآية ٣٣ .

(٢) ينظر شرح الرضى على الكافية ٢/٢١٢ وما بعدها .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والعيوب غالب أفعالها مزيد يأتي على افعلَّ وافعالّ ، نحو : اسودّ واعور ، واحْمَارَّ ، وهي غير ثلاثية ، وحمل الثلاثي على غير الثلاثي لكثرته ولأنه الأصل في الألوان والعيوب .

هذا ما اتفق عليه البصريون بلا تفرقه ، أما الكوفيون فيجيزون صياغته من البياض والسواد على وجه الخصوص لورود ذلك في الشعر والنثر ؛ ولأنها أصل الألوان (١) .

(١) ينظر التصريح ١٠١/٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثالث
السماع والقياس

- السماع : ويقصد به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى ، وهو القرآن الكريم ، وكلام نبيه ﷺ وكلام العرب ، قبل بعثته ، وفي زمنه ، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين ، نظما ونثرا ، عن مسلم وكافر ، فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها من الثبوت .

أما القرآن الكريم فكلما ورد أنه قرئ به : جاز الاحتجاج به في العربية ، سواء أكان متواترا ، أم آحادا ، أم شاذا ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية ، إذا لم تخالف قياسا معروفا ، بل ولو خالفته يحتج بها ، في مثل تلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه ، وإذا جاز الاحتجاج بالقراءات الشاذة في الفقه ، جاز الاحتجاج بها في النحو ، وذلك لأن الحكم الشرعي مبني على التثبيت من صحة اللفظ(١) .

- والقياس : هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ، وينقسم القياس إلى أربعة أقسام : حمل فرع على أصل ، أو حمل أصل على فرع ، أو حمل

---

(١) ينظر الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم ٤٨ ط/١ مطبعة السعادة ١٩٧٦م .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نظير على نظير، أو حمل ضد على ضد، في حكم لعلة جامعة بينهما، وهذا هو المقصود عندما يقرن بالسماع(١).

فمن حمل الفرع على الأصل: إعلال الجمع وتصحيحه حملا على المفرد فمن ذلك قولهم: قِيَمٌ وديَمٌ في: قيمة وديمة، وزَوَجة، وثَوِرَة في: زَوْج وثَوْر(٢)

ومن حمل الأصل على الفرع: إعلال المصدر لإعلال فعله، وتصحيحه لصحته، كقمت قياما، وقاومت قواما(٣).

ومن حمل الضد على الضد: النصب بـ "لم" حملا على الجزم بـ "لن" فإن الأولى لنفي الماضي، والثانية لنفي المستقبل(٤).

وحمل النظير على النظير يكون في اللفظ، ويكون في المعنى، ويكون فيهما معا، فمن أمثلة الأول زيادة "إن" بعدما المصدرية الظرفية، والموصولة؛ لأنهما بلفظ ما النافية، ودخول لام الابتداء على ما النافية، حملا لها في اللفظ على ما الموصولة، وحذف فاعل أفعل به في التعجب، لما كان مشبها لفعل الأمر في اللفظ.

ومن أمثلة الثاني: جواز "غيرُ قائمٍ الزيدان"، حملا على ما قام الزيدان؛ لأنه في معناه، ولولا ذلك لم يجز؛ لأن المبتدأ: إما أن يكون ذا خبر، أو ذا مرفوع يغني عن الخبر، ومنها إهمال أن المصدرية مع المضارع حملا على ما المصدرية.

---

(١) ينظر الخصائص لابن جني تحقيق محمد علي النجار ١/٣٠٠ الطبعة الثالثة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦.

(٢) ينظر الخصائص ١/١١٢.

(٣) ينظر الكتاب ٤/٣٦٠، والخصائص ١/١١٣، وشرح شافية ابن الحاجب للرضى ـ تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد محي الدين عبد الحميد ٣/١٣٧ طبعة بيروت ١٩٨٢، وارتشاف الضرب ١/٢٧٧.

(٤) ينظر شرح أبيات سيبويه للنحاس ـ تحقيق الدكتور وهبة منولي عمر سالمة ص٥٤، طبعة القاهرة ١٩٨٥، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١٦٠، طبعة القاهرة بدون تاريخ وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١/٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن أمثلة الثالث : اسم التفضيل وأفعل في التعجب ، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل في التعجب وزنا وأصلا ، وإفادة المبالغة ، وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل في ذلك(١) .

ومنه أيضا حمل اسم التفضيل على أفعل في التعجب في جواز صياغته من الألوان عند الكوفيين ، ولذا جمع الفراء بين البابين عند التمثيل فقال : "حدثني شيخ من أهل البصرة أنه سمع العرب تقول : ما أسود شعره ، وقال الشاعر :

أمّا الملوكُ فأنت اليومَ ألأمُهُمْ لُؤْماً وأبْيَضُهُم سِرْبَالَ طَبَّاخ(٢)

فقد مثل الفراء بقوله:"ما أسود شعره" لجوز صياغة ما أفعَل في التعجب من الألوان بما ورد من كلام العرب الفصحاء ، والمنقول على ألسنة البصريين .

ومثل لجواز صياغة أفعل التفضيل من الألوان بما ورد في قول الشاعر: "وأبيضهم سربال طباخ" وهذا يدل دلالة واضحة على أن التعجب والتفضيل من واد واحد ، وكل ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب(٣) . وليس من شرط المقيس عليه الكثرة ، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس ، ويمتنع على الكثير لمخالفته له(٤) .

---

(١) ينظر الاقتراح للسيوطي ١٠٥ ، وما بعدها .

(٢) معاني القرآن للفراء ١٢٨/٢ .

(٣) ينظر الخصائص ١١٤/١ .

(٤) ينظر المرجع السابق ١١٥/١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومعنى هذا أن الكلمات الواردة في كلام العرب على حالة خاصة ، يستنبط منها علماء العربية قاعدة تخول للمتكلم الحق في أن يقيس على تلك الكلمات الواردة ، ما ينطق به من أمثالها(١) .

ومن المعروف في علمي النحو والصرف أن الكوفيين يعتدون بما ورد من الكلمات الشاذة ، ويعملون بالقياس عليها ، والبصريون يمتنعون من القياس على الشاذ ، ويؤولونه ، وبعض النحاة كابن مالك لا يكلف نفسه تأويل الشاذ ، ولا يذهب فيه مذهب الكوفيين من إباحة القياس عليه ، بل يصفه بالشذوذ ، أو يجعله من قبيل ما دعت إليه الضرورة .

ومن أمثلة ذلك أنهم ذكروا في شروط صياغة أفعل التفضيل أن لا يكون أصل الوصف على وزن أفعل نحو أبيض واسود ، ولما جاءهم قول الشاعر :

جَارِيةٌ في دِرْعَهَا الفَضْفَاضِ أبْيَضُ من أُخْتِ بَنِي أبَاضِ

أنزله الكوفيين منزلة المقيس عليه ، وتأوله البصريون على أنه من قولهم "باض فلاناً" إذا غلبه وفاقه في البياض ، وأبقاه ابن مالك على ظاهره وطرحه إلى المسموعات الشاذة(٢) .

---

(١) ينظر القياس في اللغة العربية محمد الخضر حسين ــ ٢٧ ــ المطبعة السلفية ــ ١٣٥٣هـ .

(٢) ينظر القياس في اللغة العربية ٤١ ، ٤٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الرابع
مذهب الكوفيين
في جواز صياغة
أفعل التفضيل
من الألوان

==========

ذهب الكوفيين إلى جواز صياغة أفعل التفضيل من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان ، وذهب الكسائي وهشام إلى جواز بناء أفعل التفضيل من الألوان مطلقا، وعلى مذهبهم تقول :

هذا الثوب أبيض من الثلج ، وهذا الشعر أسود من الليل ، واحتجوا لجواز ذلك بالسماع والقياس (١) .

أما السماع فقد قال طرفة بن العبد البكري :

إنْ قَلْتَ نَصْرٌ فَنَصْرٌ كان شَرَّفَني ... قِدْماً وأبْيَضُهُم سِرْبَالَ طَبَّاخِ (٢)

---

(١) ينظر شرح درة الغواص في أوهام الخواص للشهاب الخفاجي ـ ٥٤ ـ وما بعدها ، ط/١ ، مطبعة الجوائب قسطنطينية ـ ١٢٩٩هـ ، والقياس في اللغة العربية ، ص٤١، ٤٢، ٤٨ .

(٢) هذا البيت من بحر البسيط ، نصر : اسم شخص ، قدما : قديما يعني في الزمان الماضي ، السربال : القميص ، يقول : إذا دخل الشتاء الذي يمنع من التصرف ، وانقطعت الميرة ، وغلت الأسعار واشتد القوت فسربال طباخك نقي للؤمك . ولو كنت كريما لأسود لكثرة طبخه على ما عهد من سربال الطباخين .

والشاهد في البيت قوله : "أبيضهم" حيث اشتق أفعل التفضيل من البياض وهذا مما يجيزه الكوفيون . -

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وعلق الشهاب الخفاجي والدسوقي على هذا البيت قائلين :

إن المتنبي شاعر كوفي وهم يجيزون بناء أفعل التفضيل من الألوان إما مطلقا، وإما من البياض والسواد خاصة .

فالمتنبي كلامه بناءا على مذهبه ، فلا يعترض عليه بمذهب غيره ، والحاصل أنه إنما قصد التفضيل على مذهبه الكوفي ، فالمتنبي وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة ، فهو من علماء العربية ، يقول الشهاب الخفاجي في شرح درة الغواص :

"اجعل ما يقوله المتنبي بمنزلة ما يرويه"(١) .

وأما القياس فلأن البياض والسواد أصلان لغيرهما من الألوان ، ومنهما يتركب سائر الألوان كالحمرة والصفرة والحضرة والصهبة . . .

فجاز أن يثبت لهما مالا يثبت لسائر الألوان ، إذ كانا أصلين لها ومتقدمين عليها(٢) .

قال الفراء : "حدثني شيخ من أهل البصرة أنه سمع العرب تقول :

ما أسود شعره ، وقال الشاعر

أمّا الملوكُ فأنتَ اليومَ ألأمَهُمْ لُؤْماً وأبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ(٣)

---

(١) ينظر شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي ص٥٦ ، وحاشية الدسوقي على المغني ٢٣٣/٢ وما بعدها ، طبعة إحياء الكتب العربية ــ عيسى الحلبي .

(٢) ينظر الإنصاف ١٤٨/١ وما بعدها ، وشرح الرضى على الكافية ٢١٣/٢ ، وشرح درة الغواص ٥٤ وما بعدها .

(٣) معاني القرآن للفراء تحقيق أحمد يوسف نجاتي وزميله ١٢٨/٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

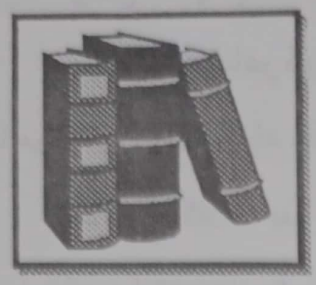

المبحث الخامس
مذهب البصريين
مع جواز صياغة
أفعل التفضيل من الألوان

منع البصريون مجيء اسم التفضيل من الألوان وعلل الخليل بن أحمد لذلك بأنها تجري مجرى الخلق نحو اليد والرجل ، فكما لا تقول ما ايداه ، ولا ما أرجله لبعده عن الفعل ، كذلك لا يجوز أن تقول : هذا أبيض من هذا ، ولا هذا أسود من هذا . واحتج بعضهم للمنع بأن الألوان يرجع أصلها إلى ما زاد على الثلاثي ، فالبياض من ابْيَضَّ والسواد من اسْوَدّ ، وأفعل التفضيل لا يكون إلا من الثلاثي (١) .

وخرجوا الأبيات التي استدل بها الكوفيون على أنها شاذة قياسا واستعمالا . عند الخليل ، ومن علل بأن المانع من التفضيل كون أفعالها زائدة ، فهي شاذة عند سيبويه وأصحابه من جهة القياس والاستعمال ، أما القياس فلأن أفعالها ليست ثلاثية على فعل ولا على أفعل ، وإنما هو افْعَلَّ وافْعَالَّ . وأما الاستعمال فأمره ظاهر عند أبي الحسن الأخفش والمبرد فإنها ونحوها شاذة من جهة الاستعمال ، صحيحة من جهة القياس ، لأن أفعالها بزيادة فجاز تقدير حذف الزوائد (٢) .

---

(١) ينظر الكتاب ٩٨/٤ وأسرار العربية لأبي البركات الأنباري تحقيق محمد بهجت البيطار ١٢١ مطبعة الترقي بدمشق ١٩٥٧ ، ودرة الغواص للحريري ٣٨ ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق د. موسى بناي العليلي ٦٥٣/١ ــ مطبعة العاني بغداد .

(٢) ينظر ابن يعيش ٩٣/٦ وما بعدها والقياس في اللغة العربية ص٦٦ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهذا الخلاف بين الكوفيين والبصريين في الألوان المحسوسة ، أما الألوان غير المحسوسة كقولك : محمد أبيض سريرة من علي ، وأبو جهل أسود ضميرا من أبي لهب ، فيصح صوغ أفعل التفضيل منها عند الجميع[1] .

(١) ينظر شرح جمل الزجاجي : ٥٧٧/٦ ، وشرح الرضى على الكافية ٢١٣/٢ ، وحاشية ياسين على التصريح ١٠١/٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث السادس
المذهبان في ضوء
الحديث النبوي الشريف

إذا نظرنا إلى المذهبين في ضوء الحديث النبوي الشريف ـ الذي يأتي في المرتبة الثانية من الفصاحة بعد القرآن الكريم ـ وجدنا سندا قويا ، ودليلا ساطعا على صحة المذهب الكوفي .

فقد ورد في صحيح مسلم ما يدل على صحة صوغ أفعل التفضيل من الألوان بدون واسطة ، فقد ورد حديث في صفة الحوض : "حينما سئل عن شرابه فقال ﷺ : "أشدُّ بياضاً من اللبنِ"(١) .

وجاءت رواية أخرى على (أفعل) وذلك قوله : "وماؤهُ أبيضُ من الورقِ"(٢) .

فالرواية الأولى تتفق مع القياس الذي وضعه البصريون وهو امتناع صوغ أفعل التفضيل من الألوان إلا بالواسطة ، لأن الألوان تجري مجرى الخلق ، نحو اليد والرجل فبعدت عن الفعل ، وأنها أيضا ترجع في أصلها إلى ما زاد على ثلاثة أحرف .

فالبياض من ابيضَّ ، والسواد من اسودَّ ، وأفعل التفضيل لا يكون إلا من الثلاثي (٣) .

---

(١) ينظر صحيح مسلم تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١٧٩٩/٤ ط/١ ــ عيسى الحلبي بالقاهرة ١٩٥٥ ، وسنن ابن ماجة تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١٤٣٨/٢ دار الفكر العربي ، ومسند الإمام أحمد ٢٥٠/٥ دار الفكر العربي ، وعارضة الأحوذي بشرح الترمذي لابن العربي ٢٧٢/٩ دار القلم ــ سوريا .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ٥٥/١٥ ط/١ المطبعة المصرية بالأزهر ١٩٣٠ .

(٣) ينظر ابن يعيش ٩١/٦ ، والمقرب ٧٨/١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وعليه فلا يصح ـ في الغالب ـ التفضيل من اللفظة التي معنا إلا بالواسطة ، كأن تقول : هو أشد بياضا من كذا ، وإلا كان شاذا .

قال الزبيدي : هذا أشد بياضا منه ، ويقال أيضا : هذا أبيض منه ، وهو شاذ كوفي . قال الجوهري :

وأهل الكوفة يقولونه ، ويحتجون بقول الراجز :

جَارِيةٌ في دِرْعِهَا الفَضْفَاضِ أبيضُ من أختِ بني أبَاضِ

قال المبرد : البيت الشاذ ليس بحجة على الأصل المجمع عليه(١) .

إذن فقد جاءت الرواية الأولى على قياس البصريين ، وشذت الرواية الثانية عن مقياسهم .

والرواية الثانية تتفق مع المذهب الكوفي فهي قياسية ولا شيء فيها ، فمذهبهم مقبول ومعقول ، ولا بأس به ، فقد أيده الشعر كما أشرنا إلى ذلك في أول البحث ، وقواه الحديث النبوي الشريف فإلى جانب حديث مسلم جاء في البخاري في صفة الحوض : وماؤهُ أبيضُ من اللبنِ(٢) وفي صفة شعره ﷺ : فقيل : أحمرُ من الطيبِ(٣) ـ وفي صفةِ معاوية قال ابن عمر ـ رضي الله عنهما : ما رأيتُ بعدَ رسولِ اللهِ ﷺ أسودَ من معاويةَ ، قيل ولا عمر ؟ قال كان عمرُ خيراً منه ، وكان هو أسودُ من

---

(١) تاج العروس للزبيدي تحقيق عبد الكريم الغرباوي مراجعة عبد الستار أحمد فراج (بيض) ٥٦/١٨ طبعة حكومة الكويت ١٩٧٩ وينظر الأصول لابن السراج ١٠٥/١ ، والاقتراح للسيوطي ٢٩ .

(٢) صحيح البخاري ١٤٩/٨ دار مطابع الشعب ، والبخاري بشرح الكرماني ٦٥/٢٣ المطبعة البهية المصرية ١٩٣٧ .

(٣) قطعة من حديث طويل في صفة النبي ﷺ ورد في صحيح البخاري ٢٢٨/٤ دار مطابع الشعب .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ﷺ أسودَ من معاويةَ ، قيل ولا عمر ؟ قال كان عمرُ خيراً منه ، وكان هو أسودُ من عمرَ[١] .

وقول عمر في شأن تارك الصلاة : ومَنْ ضيَّعَهَا فهو لما سِوَاهَا أضْيعُ[٢] وقول العرب : أسْوَدُ من حَنَكِ العُرَابِ[٣] .

وفي الموطأ في صفة جهنم : هي أسودُ من القار[٤] فكلامه ﷺ وكلام أصحابه في الذروة من الفصاحة .

والرواية الأولى في ظني ليست دليلا قطعيا للبصريين ، لأن كل فعل استوفى شروط التفضيل يجوز أن يتفضل منه بالواسطة وبدونها[٥] وعليه فرواية مسلم : أشد بياضا من اللبن ، تكون دليلا للكوفيين كما هي دليل للبصريين ، والدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال[٦] .

---

(١) الموطأ للإمام مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ٦/١ طبعة عيسى الحلبي القاهرة والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير تحقيق محمود الطناحي وطاهر أحمد الزاوي ٤١٨/٢ دار الفكر من دون تاريخ .

(٢) ينظر صحيح مسلم بشرح النووي ٥٥/١٥ والموطأ ٦/١ . وحديث عمر محمول على حديثي البخاري ومسلم من جهة أن كلا منهما زائد على ثلاثة أحرف فقط . لا على أنه يدل على لون .

(٣) ينظر شرح جمل الزجاجي ٥٧٨/١ ، واللسان (حنك) ١٠٢٨/٢ .

(٤) الموطأ للإمام مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ٩٩٤/٢ دار إحياء الكتب العربية ـــ عيسى الحلبي .

(٥) ينظر التصريح : ٩٣/٢ .

(٦) ينظر الاقتراح في علم أصول النحو ص٧٦ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث السابع
موقف شراح الحديث
من مسألة
أفعل المتضمنة من الألوان

خرج شراح الحديث هاتين الروايتين في صفة الحوض : أشدُّ بياضاً من اللبن، وماؤهُ أبيضُ من الورقِ ، على النحو التالي :

فقد ذكر المازري أن مقتضى كلام النحاة البصريين أن يقال :

أشد بياضا ، ولا يقال : أبيض من كذا ، ومنهم من أجازه في الشعر ومنهم من أجازه بقلة ، ويشهد له هذا الحديث(١) .

وقال النووي : النحويون يقولون : إن أفعل التفضيل الذي يقال فيه هو أفعل من كذا إنما يكون فيما كان ماضيه على ثلاثة أحرف ، فإن زاد لم يتعجب من فعله . وإنما يتعجب من مصدره فلا يقال : ما أبيض زيدا ، ولا زيد أبيض من عمرو ، وإنما يقال ما أشد بياضه وهو أشد بياضا من كذا ، وقد جاء في الشعر أشياء من هذا الذي أنكروه فعدوه شاذا لا يقاس عليه ، وهذا الحديث يدل على صحته وهي لغة ، وإن كانت قليلة الاستعمال ومنها قول عمر - رضي الله عنه - : وَمَنْ ضَيَّعَهَا فهو لِمَا سِوَاهَا أضْيَعُ(٢) . يعني الصلاة .

---

(١) ينظر عمدة القاري شرح صحيح البخاري ١٣٩/٢٣ طبعة دار الكتب العلمية – بيروت .

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي ٥٥/١٥ طبع المطبعة المصرية ١٣٤٩ هـ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وكلام النووي عام عن فعل التعجب والتفضيل معا ، والرواية التي معنا تخص صياغة أفعل التفضيل من اللون فقط ، ولكن لا بأس بكلامه ، لأن شروط أفعل التفضيل هي نفسها شروط صوغ فعلي التعجب ، فما يصح صوغ فعلي التعجب منه ، يصح صوغ أفعل التفضيل منه ، ومالا يصح لا يصح ، فالحديث عن أحدهما يشمل الآخر وكلاهما بمنزلة واحدة .

فالتعجب والتفضيل في الغالب من واد واحد ويجريان مجرى واحدا ولهذا تشابها في الصياغة وكثير من الأحكام .

قال ابن يعيش : كل مالا يجوز فيه (ما أفعله) لا يجوز فيه (هذا أفعل من هذا) ، وإنما أجري (هذا أفعل من هذا) مجرى التعجب لاتفاقهما في اللفظ وتقاربهما في المعنى . أما اللفظ فبناؤهما على (أفعل) . . . وأما المعنى فلأنه تفضيل كما أنه تفضيل ، ألا ترى أنك إذا قلت : (ما أعلم زيدا) كنت مخبرا بأنه فاق أشكاله . وإذ قلت : (زيد أعلم من عمرو) فقد قضيت له بالسبق والسمو عليه(١) .

والنووي في حديثه ـ المنقول عن النحويين ـ عن فعل التعجب وتصريحه به لاشك أنه يقصد معه أفعل التفضيل ونراه قد وضح جواز صوغ أفعل التفضيل مما زاد على ثلاثة أحرف ، وإن عدَّه لغة قليلة الاستعمال . جاءت في الشعر ، ودل الحديث على صحتها .

هذا وقد علق القاضي عياض على حديث عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ "ومَنْ ضَيَّعَهَا فهو لما سِوَاهَا أضْيَعُ" بقوله : وجاء هنا في الرباعي ـ أفعل ـ في المفاضلة ، والنحاة يأبونه في الرباعي ، واللغة المشهورة عندهم أن يقال : أشد ضياعا لكن حكى

---

(١) ينظر ابن يعيش ٦/٩١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

السيرافي عن سيبويه أنه أجازه[1] وهذا الحديث لا نقل أصح منه ، ولا حجة في اللغة أثبت من قول عمر ، وقد جاء في شعر ذي الرمة :

بأضيعِ من عَيْنَيْكَ للماءِ كُلَّمَا ..... [2] [3] .

وقال الزمخشري عند تفسير قوله تعالى : "ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ"[4] : فإن قلت مم بني أفعلا التفضيل أعني (أقسط) و(أقوم) قلت يجوز على مذهب سيبويه أن يكونا مبنيين من أقسط وأقام[5] .

وقال عبد الله الأبي : لا يستدل بالحديث على تلك اللغة ، لأنه كثر نقل الحديث بالمعنى ، ولهذا لم يحتج سيبويه في كتابه بشيء من الأحاديث إلا بحديث واحد ، وإنما كانت لفظة أبيض مبنية من المزيد لأن فعلها في الأصل بيض بتشديد الضاد وابيض مزيد[6] .

---

(١) ينظر الكتاب تحقيق هارون ٤/٩٨ .

(٢) هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه :

توهمتُ رَبعًا أو تذكرتُ مَنْزِلاَ

والشاهد فيه مجيء أفعل التفضيل (أضيع) من الرباعي . والبيت في ديوان ذي الرمة تحقيق عبد القدوس صالح ٧٦١ دمشق ١٣٩٢هـ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي تحقيق عبد السلام هارون ٢٧١ لجنة التأليف ١٣٧٢هـ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٨٠ ، والمقرب ١/٢٧٩ واللسان (سقى) ٣/٢٠٤٤ .

(٣) ينظر مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض ٢/٦٢ طبع دار التراث بالقاهرة ، والقياس في اللغة العربية لمحمد الخضر حسين ٦٥ وما بعدها المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٥٣هـ .

(٤) سورة البقرة : الآية ٢٨٢ .

(٥) الكشاف للزمخشري ١/١٦٩ دار المعرفة ـ بيروت .

(٦) إكمال إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم لأبي عبد الله الأبي ٦/١٠٨ طبعة دار الكتب العلمية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولابد لنا من وقفة مع الشيخ عبد الله الأبي في نصه هذا ، وذلك بتقسيمه إلى نقاط ثلاث يمكن التعليق عليها :

الأولى : عدم الاستدلال بهذا الحديث على صوغ أفعل التفضيل مما زاد على الثلاثة والسبب كثرة نقل الحديث بالمعنى ، وهذه نبقي التعليق عليها آخرا .

الثانية : عدم احتجاج سيبويه بشيء من الأحاديث إلا بحديث واحد .

الثالثة : لفظة ابيض مبنية من المزيد ، لأن فعلها في الأصل ابيضَّ بتشديد الضاد .

▫ ونبدأ بالنقطة الثانية :

عدم احتجاج سيبويه في كتابه بشيء من الأحاديث إلا بحديث واحد ، وقبل أن نفتش في كتاب سيبويه لنرى مدى صحة هذه المقولة نتناول على عجل قضية استشهاد النحاة بالحديث الشريف .

ونستطيع أن نقسمهم إلى ثلاث طوائف . طائفة منعت الاحتجاج بالحديث النبوي مطلقا ، وعلى رأسها أبو الحسن بن الضائع (ت٦٨٠) وتلميذه أبو حيان النحوي (ت٧٤٥) .

فقد ذكر ابن الضائع أن تجويز الرواية بالمعنى هي السبب عنده في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث ، واعتمدوا في ذلك على القرآن ، وصريح النقل عن العرب .

وذكر أبو حيان أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب والمستنبطين المقايس كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، والخليل بن أحمد ، وسيبويه ، من أئمة البصريين ، وكمعاذ والكسائي والفراء وعلي بن المبارك

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين ، لم يفعلوا ذلك وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من المتأخرين وغيرهم من نحاة الأقاليم ، كنحاة بغداد ، وأهل الأندلس .

وكان سبب المنع عنده أمرين : أحدهما أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، فنجد قصة واحدة قالها الرسول ﷺ بلفظ واحد ونقلت بأنواع من الألفاظ .

والأمر الثاني : أنه وقع اللحن كثيرا فيما روى من الحديث لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب ، ولا يعلموا لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون ذلك . والطائفة الثانية ـ جوزت الاستشهاد بالحديث مطلقا وعلى رأسها ابن مالك (ت٦٧٢) وابن هشام (ت٧٦١) وردوا على المانعين بأن اليقين ليس مطلوبا في نقل الأحاديث ، إنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب ، فالظن كله كاف ، ثم إن النقلة والمحدثين يتشددون في الضبط والتحري في نقل الأحاديث .

والطائفة الثالثة : ويمثلها الشاطبي (ت٧٩٠هـ) الذي توسط في قضية الاستشهاد هذه فيجوز الاستشهاد بالأحاديث التي أُعْتُنِي بنقل ألفاظها ، إذ الأحاديث عنده قسمين يعتني ناقلة بمعناه دون لفظه ، فهذا لم يقع به استشهاد من أهل اللسان .

وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ﷺ ككتابه لهمذان وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية ، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية .

هذا ما يمثل موقف القدماء من النحويين في قضية الاحتجاج والاستشهاد بالحديث النبوي الشريف .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أما المحدثون ويمثلهم الشيخ محمد الخضر حسين فقد سلك مسلكا وسطا فقد اختار ما يمكن أن يتفق عليه المانعون والمجيزون ، وهو ما ثبتت صحة روايته ، وما لم تصح روايته لا يجوز الاستشهاد به ، كالمانعين تماما ، فقام بإعداد بحث عنون له بـ"الاستشهاد بالحديث في اللغة" وقد انتهى به البحث إلى أن من الأحاديث مالا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة وهو أنواع .

- ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته ﷺ كقوله "حَمِيَ الوطيسُ"(١) .
- ما يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها ، أو أمر بالتعبد بها كألفاظ القنوت والتحيات وكثير من الأذكار .
- ما يروى شاهدا على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم .
- الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها ، فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها .
- الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة كمالك بن أنس والإمام الشافعي .
- ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل ابن سيرين(٢) ، ورجاء بن حيوة(٣) ...

---

(١) ينظر صحيح مسلم بشرح النووي ٩٨/١٢ ، ومسند الإمام أحمد بن حنبل تصحيح محمد عبد الشافي ١٠٤/١ .

(٢) هو محمد بن سيرين البصري الأنصاري بالولاء ، تابعي من أشراف الكتاب ولد سنة ٣٣هـ وتوفي سنة ١١٠هـ .

ينظر تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني ٢١٤/٩ طبعة بيروت والأعلام للزركلي ١٥٤/٦ ط/٧ دار العلم للملايين ـ بيروت ١٩٨٦ .

(٣) هو رجاء بن حيوة بن جرول الكندي ، أبو المقدام شيخ أهل الشام في عصره . كان ملازما لعمر بن عبد العزيز في عهدي الإمارة والخلافة ، وهو الذي أشار على سليمان باستخدامه توفي سنة ٢٢٦هـ .

ينظر تهذيب التهذيب ٢٦٥/٣ ، والأعلام ١٧/٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن هذه الأحاديث مالا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج بـ
الأحاديث التي لم تدون في الصدر الأول ، وإنما تروى في كتب بعض المتأخرين ، سواء أكان سندها مقطوعا أم متصلا . أما المقطوعة فعدم الاحتجاج بها ظاهر . وأما متصلة السند فلبعد تدوينها عن الطبقة التي يحتج بأقوالها .

أما الأحاديث التي دونت في الصدر الأول . فإن ورد لفظها على وجه واحد فالظاهر صحة الاحتجاج بها نظرا إلى أن الأصل الرواية باللفظ . وإلى تشديدهم في الرواية بالمعنى .

أما إذا كان لفظها يأتي على أكثر من وجه فيستشهد بما جاء في رواية مشهورة لم يغمزها بعض المحدثين فأنها وهم من الراوي أو غلط منه . فإذا حدث يتوقف دون الاستشهاد بها .

وقد قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة استنادا إلى ما توصل إليه الشيخ محمد الخضر حسين صحة الاحتجاج بالحديث (١) .

---

(١) ينظر في هذه القضية كتاب الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي تحقيق دكتور أحمد محمد قاسم ٥٢ وما بعدها ط/١ مطبعة السعادة بالقاهرة ـ ١٩٧٦ ، وخزانة الأدب للبغدادي تحقيق هارون ٩/١ وما بعدها واتحاف الأبجاد في ما يصح به الاستشهاد للألوسي تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري ٧٧ وما بعدها مطبعة الإرشاد ـ بغداد ١٩٨٢ ، والحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية للدكتور محمد ضاري حمادي ٣٧٣ وما بعدها ط/١ العراق ١٩٨٢ ، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث للدكتورة خديجة الحديثي ٣٩٧ وما بعدها طبعة دار الرشيد ـ العراق ١٩٨١ ، ودراسات في كتاب سيبويه للدكتورة خديجة الحديثي ٥٩ وما بعدها طبعة وكالة المطبوعات ـ الكويت من دون تاريخ ، وقضايا الاستشهاد بالحديث في النحو وشواهده في المغني للدكتورة سهير محمد خليفة ٦٢ وما بعدها ط/١ مطبعة السعادة ١٩٨٢ ، كما ينظر بحث الشيخ محمد الخضر حسين والمنشور بمجلة اللغة العربية ١٩٣٩ ١٩٧/٣ وما بعدها ، وقرار جلسة مجمع اللغة العربية في أكتوبر ١٩٣٧ والمنشور بالجزء الرابع من مجلة المجمع ص٧ ، والقياس في اللغة العربية تأليف محمد الخضر حسين ص٣٤ نشر المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٥٣هـ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبهذا نكون قد أنهينا الكلام على جانب من التعليق على هذه النقطة وبقي أن نتصفح الكتاب لسيبويه لنرى مدى صحة ما قال به الشيخ عبد الله الأبي .

وقد كفتنا الدكتورة خديجة الحديثي مشقة ذلك بما قامت به من بيان "موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث .

فقد ذكرت أن ثالث النحاة المحتجين بالحديث بعد أبي عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد هو سيبويه ، وذلك بما وصل إلينا من آرائه وآراء شيوخه بين دفتي الكتاب الثابت النسبة إليه .

وقد وضحت أيضا أنه كان من المشهور بين الباحثين الذين ترجموا لسيبويه أو كتبوا عنه من القدماء والمحدثين أنه لم يحتج في كتابه بالحديث ، وقد ذكرت السبب في ذلك ، وهو أنه لم ينبه في الأحاديث التي أحتج بها على أنها أحاديث ، وإنما كان يدرجها إدراجا ضمن المادة اللغوية التي يحتج بها من منثور كلام العرب . ويقدم لها بمثل ما يقدم به لتلك المادة فيقول مثلا : "وأما قولهم" أو "ويقول" أو : "ومن العرب من يرفع فيقول" ، أو : "مثل ذلك" أو "ومن ذلك"(١) .

فعمى هذا التقديم لها على الباحثين فلم ينتبهوا إلى أنها من الأحاديث(٢) ويبدوا أن ما توصلت إليه الباحثة صحيح ومقنع ، فقد وجدت من تحدث عن شواهد هذا الكتاب مصنفا إياها ولم يذكر ضمنها الحديث النبوي الشريف ، وذلك كما ذكر الأستاذ علي النجدي ناصف في كتابه "سيبويه إمام النحاة"(٣) والدكتور أحمد أحمد بدوي في كتابه "سيبويه حياته وكتابه"(٤) .

---

(١) ينظر الكتاب تحقيق عبد السلام هارون ٧٤/١ ، ٣٢٧ ، ٣٢/٢ ، ٢٦٨/٣ .

(٢) ينظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ص٥٠ .

(٣) ينظر ص١٤١ مطبعة لجنة البيان العربي مصر ١٩٥٣ .

(٤) ينظر ص٣٩ مقالة منشورة بصحيفة دار العلوم في يناير ١٩٤٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كما وجد من صرح بعدم استشهاد سيبويه بالحديث النبوي الشريف في كتابه فقال : "ليس في الكتاب كله حديث من أحاديث الرسول" وهو الدكتور حسن عون في كتابه "اللغة والنحو"(١) .

ومع ذلك كله فلم نعدم من القدماء والمحدثين من صرح بوجود حديث واحد فقط في كتاب سيبويه ويمثل القدماء الشيخ عبد الله الأبي في نصه الذي معنا ، والذي صرح فيه بأن سيبويه جاء به للاحتجاج غير أنه لم ينص عليه ، أو لم يذكره في عرض نصه .

وكذلك فعل السنوسي نقلا عنه ، ويمثل المحدثين الدكتور محمد عبد الذي قال: "كتاب سيبويه لا يوجد فيه - كما يقول أحد الدارسين - غير حديث واحد فقط ورد على سبيل التوكيد لغيره من النصوص لا الاحتجاج"(٢) .

ويتضح لنا من خلال هذا النص خلو كتاب سيبويه في رأيه من أي حديث يأتي على سبيل الاحتجاج .

هذا هو كل ما قيل عن موقف سيبويه في الاحتجاج بالحديث .

▫ النقطة الثالثة والتعليق عليها :

لفظة "ابيض" مبنية من المزيد لأن فعلها في الأصل ابْيَضَّ بتشديد الضاد ، فالشيخ عبد الله الأبي يعلل لعدم صوغ أفعل التفضيل من الألوان لأنها مأخوذة مما زاد على ثلاثة أحرف ، وعلماء الصرف لم يكتفوا بهذا السبب بل ذكروا معه سببا آخر وهو : "أن هذه الأشياء لما كانت ثابتة في الشخص لا تكاد تتغير جرت مجرى أعضائه التي لا معنى للأفعال فيها ، كاليد والرجل وما أشبه ذلك فكما لا يجوز أن يقال : ما

---

(١) ينظر ص١٣٠ الصفحة والهامش مطبعة رؤيال بالإسكندرية ١٩٥٢ .

(٢) ينظر الرواية والاستشهاد باللغة للدكتور محمد عبد ص١٣٠ نشر عالم الكتب ــ بالقاهرة ١٩٧٦ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أبداه ولا ما أرجله من اليد والرجل ، فكذلك لا يجوز أن يقال : ما أحمره ، وما أسوده »(١) .

ومن هنا يتضح أن في هذه النقطة قصورا من الشيخ عبد الله الأبي .

□ عود على بدء :

بقيت النقطة الأولى التي أرجأنا الحديث عنها فالشيخ الأبي بعد أن عرض شرح الشيخ النووي لرواية (أبيض من الورق) .

علق عليها بقوله : "قلت : لا يستدل بالحديث على تلك اللغة ، لأنه كثير نقل الحديث بالمعنى ، ولهذا لم يحتج سيبويه ... الخ .

فالشيخ النووي يقول بصحة صوغ افعل التفضيل مما زاد على ثلاثة أحرف ويستدل على صحتها برواية هذا الحديث ، ويقول عمر - رضي الله عنه - فهو لما سواها أضيع ،(٢) ويرأى سيبويه في هذه المسألة(٣) ونقل العلماء عنه كالزجاج(٤) والتبريزي(٥) وابن عطية(٦) والزمخشري(٧) وأبي حيان(٨) والسمين الحلبي(٩) .

---

(١) أسرار العربية لابن الأنباري ١٢١ ، وينظر ابن يعيش ٩١/٦ .

(٢) موطأ الإمام مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ٦/١ .

(٣) المقصود أن سيبويه أجاز صياغة أفعل التفضيل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف ومنها أبيض وأسود من ابيض واسود .

ينظر الكتاب تحقيق هارون ٩٨/٤ .

(٤) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٧١/٣ .

(٥) ينظر الدر المصون للسمين الحلبي ٤٤٩/٧ .

(٦) ينظر المحرر الوجيز ٢٤/٩ .

(٧) ينظر الكشاف ١٦٨/١ .

(٨) ينظر البحر المحيط ٧٣٧/٢ .

(٩) ينظر الدر المصون ٢٦٩/٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قال ابن عطية :

"وما حفظ عن النبي ﷺ فليس بشاذ"(١) .

وقال أبو حيان :

"لم ينص سيبويه على أن أفعل التفضيل بني من أفعل ، إنما يؤخذ ذلك بالاستدلال ، لأنه نص في أول كتابه على أن بناء أفعل للتعجب يكون من : فعَل وفعِل وفعُل ،أفْعَل ، فظاهر هذا أن أفعل الذي للتعجب يبنى من أفعل ، ونص النحويون على أن ما يبنى منه أفعل التعجب يبنى منه أفعل التفضيل ، فما انقاس في التعجب: انقاس في التفضيل ، وما شذ فيه شذ فيه"(٢) .

والشيخ الأبي ينفي أن يكون هذا الحديث دليلا على تلك اللغة ، والسبب كثرة نقل الحديث بالمعنى ، ونحن نؤيد ما ذهب إليه النووي ، ونرى أن ما ذهب إليه الأبي غير سديد ، وذلك للآتي :

أولا : الأصل في رواية الحديث هو اللفظ ويؤيده أن صحابة رسول الله ﷺ دأبوا على التشديد في الرواية باللفظ ، والحرص على التأني في النقل منفذين تعليم رسولهم لهم بذلك .

فقد كان من تعليم الرسول للبراء بن عازب عندما يأوي إلى فراشه أن يقول : "اللهم أسلمتُ وجهِي إليكَ . . . إلى قوله : ونبيِّكَ الذي أرسلتَ" فرددها البراء مستبدلا كلمة نبيك بكلمة بـ(رسولك) فأنكر ﷺ عليه ذلك(٣) .

---

(١) ينظر المحرر الوجيز ٩/٢٤ .

(٢) ينظر البحر المحيط ٢/٧٣٧ .

(٣) ينظر الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ٢٧٠ ط/١ نشر مكتبة وهبة بالقاهرة ١٩٦٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقد طبق الصحابة ذلك عمليا في رواية الحديث ، فعن عبيد بن عمير عن رسول الله ﷺ : "مثلُ المنافقِ كمثلِ الشاةِ المرابضةِ بين الغنمين" فقال عمر: "ويلكم . . . لا تكذبوا على رسول الله ﷺ إنما قال . . . "مثلُ المنافقِ كمثلِ الشاةِ العائرةِ بين الغنمين"(١) .

ومن هنا كان اهتمام الصحابة بدقة الأحاديث والتشدد في نقلها ، وكان منهم من كتب الحديث عند سماعه من رسول الله ﷺ ومنهم من صحح الأخطاء التي تصدر عن بعضهم(٢) . وبهذا تلقى التابعون للصحابة الحديث موثق الألفاظ مضبوطا غاية في الدقة جاعلين من حديث : "مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ متعمداً فَلْيَتبوَّأْ مقعدَهُ من النار"(٣) الرادع القوى عن مخالفة اللفظ .

وكان هناك من العلماء المتقدمين ممن تشدد في الرواية باللفظ أمثال القاسم بن محمد بمنطقة الحجاز ، ومحمد بن سيرين بالبصرة ، ورجاء بن حيوة بالشام ، وكذلك كان إبراهيم بن ميسرة ، وطاووس يحدثان الحديث على حروفه(٤) .

ثانيا : ما أوضحناه ـ سابقا ـ من أن صوغ أفعل التفضيل من اللون قياسي عند نحاة الكوفة ، وقد جاءت شواهده في الشعر وأقوال العرب .

ثالثا : ما علق به علماء اللغة والصرف على حديث : "فهو لما سواها أضيع" فقد أجاز سيبويه بناءه قياسا من الثلاثي المزيد بالهمزة في أوله ، لقلة ما يحدث فيه من التغير ، إذ تحذف الهمزة ، ويرد للثلاثي ، ويبنى منه أفعل ، فتخلف همزة التفضيل

---

(١) ينظر الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ٢٦٨ .

(٢) ينظر السنة قبل التدوين لمحمد عجاج الخطيب ١٣٥ ط/١ نشر مكتبة وهبة ـــ بالقاهرة ١٩٦٣ .

(٣) ينظر شرح صحيح مسلم للنووي ٦٧/١ وما بعدها ، ومسند الإمام أحمد بن حنبل تصحيح محمد عبد الشافي ٦٣١/١ .

(٤) ينظر السنة قبل التدوين ١٢٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

همزة الإفعال[1] وتابعه على ذلك الرضي في شرح الكافية[2] وقد اختلف الصرفيون فيه على ثلاثة أقوال :

١- أما القول الأول : فنسب إلى سيبويه والمحققين وهو الجواز مطلقا من (أفعل) لوروده كثيرا ، ولقلة التغير منه بحذف "الهمزة" من افعل ـ يفعل "ووضع همزة أفعل" بدلها ، أما غيره من المزيد فيلتبس مجرده بمزيده لو حذف منه وبني على "أفعل" .

٢- والقول الثاني : قول المازني وجماعة بمنع ذلك مطلقا خوف الالتباس بالمجرد من الثلاثي .

٣- القول الثالث : ينسب إلى ابن عصفور وآخرين وهو التفصيل بين أن تكون "الهمزة" التي في الفعل المصوغ منه للتفضيل للنقل وللتعدية من لازم أو من متعد لواحد إلى متعد لأكثر من واحد ، فيمتنع بناء "أفعل" منها ، وما كانت همزته لغير النقل والتعدية فيجوز بناء "أفعل" منه نحو : "هذه الليلة أظلم من غيرها" ، "وهذا المكان أقفر من ذلك" ، "وهو اقسط منك"[3] .

هذا إلى جانب شعر ذي الرمة الذي استعمل فيه تلك اللغة وذكره ابن أبي نفسه، وهو :

وَمـاشِيَةٌ حَرْقَاءُ وَاهِيَةُ الكَلاَ ... سَقَـى بِهَـا سَاقٍ ولمَ يَتَبَلَّلاَ

بأضيعِ من عَيْنِكَ للماءِ كُلَّمَا ... تَوهَّمْتُ ربعاً أو تذكرتُ مَنْزِلاَ[4]

---

(١) ينظر الكتاب ٧٣/١ وارتشاف الضرب ٢٠٧٨/٤ .

(٢) ينظر شرح الرضي على الكافية ٢٣٧/٢ .

(٣) ينظر المفصل للزمخشري ٢٣٥ وما بعدها ، وارتشاف الضرب ١٠٢٨/٤ ، والتبيان في تصريف الأسماء ٨٦ وما بعدها .

(٤) ينظر إكمال الإكمال ١٠٨/٦ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أفلا يحق بعد هذا كله أن يكون حديث رسول الله ﷺ الذي أجمعت الأمة على صحته أولى مما سبق في الاستدلال على هذه اللغة ؟ ويكون الشيخ النووي هو الذي على صواب وليس الأبي ؟ الذي غرر بغيره من شراح الحديث كالسيوطي في ديباجه عندما قال : "أبيضُ من الورقِ" هذه لغة شاذة والشائع "أشدُّ بياضاً" ، لأن أفعل التفضيل لا يبنى من زائد على ثلاثة"(١) .

وكالذين ذكرهم القاري بقوله : وقال بعضهم : يحتمل أن يكون ذلك من تصرف الرواة ، فقد وقع في رواية أبي ذر عند مسلم "أشدُّ بياضاً" . . . وقد تكفل القاري بالرد عليهم فقال : قلت القول بأن ما جاء من النبي ﷺ أولى من نسبة الرواة إلى الغلط على زعم النحاة ، واستشهاده لذلك برواية مسلم لا يفيد ، لأنه لا مانع أن يكون النبي ﷺ استعمل التفضيل من اللون فيكون حجة على النحاة(٢) . فقد كان ﷺ أفصح العرب لسانا وأبينهم لهجة ، وأعرفهم لمواقع الخطاب ، حتى لقد قال له علي بن أبي طالب ـ كرم الله وجهه ـ وقد سمعه يخاطب وفد بني سعد :

"يا رسول الله نحن بنو أب واحد ، ونراك تكلم وفود العرب بما لا نفهم أكثره! فقال : "أدبني ربي فأحسن تأديبي وربيت في بني سعد" فكان ﷺ يخاطب العرب على اختلاف شعوبهم وقبائلهم كلا منهم بما يفهمون(٣) .

(١) الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج للسيوطي ورقة رقم ٢٢٣ (أ) مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٥ حديث حليم .

(٢) عمدة القاري ١٣٩/٢٣ .

(٣) ينظر النهاية في غريب الحديث ١ / ٤ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

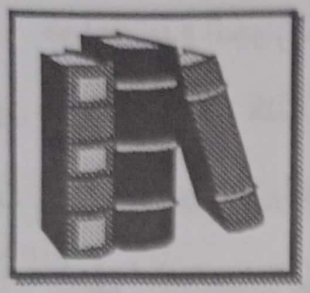

المبحث الثامن
موقف ابن جني من اختلاف اللغات

قال ابن جني في باب اختلاف اللغات وكلها حجة :

"أعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ، ولا تحظره عليهم ألا ترى أن لغة التميمين في ترك إعمال (ما) يقلبها القياس ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك ، لأن لكل واحد من القومين ضربا من القياس يؤخذ به ، ويخلد إلى مثله ، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها ، لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها ، وأشد أنساً بها"(١) .

فالواجب في مثل ذلك : استعمال ما هو أقوى وأشيع ، ومع ذلك لو استعمله إنسان لم يكن مخطئا لكلام العرب ، فإن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ ، ولكنه يكون مخطئا لأجود اللغتين(٢) .

وبالقياس على كلام ابن جني هذا نستطيع القول بأن جواز التفضيل من السواد والبياض خاصة عند الكوفيين ، أو من الألوان مطلقا عند الكسائي وهشام الضرير لغة قوم لا يجوز ردها .

---

(١) الخصائص ١٢/٢ .

(٢) الخصائص ١٤/٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كما أن عدم الجواز لغة قوم وإن كانت أكثر وأشهر... وليست الثانية أحق بالقبول من الأولى ؛ لأن كلتا اللغتين وردت عن العرب في أفصح النصوص، وكل ما ورد عن العرب مقبول وإن اختلفت درجته فكأن ابن جني بنصه هذا يثبت صحة المذهب الكوفي ؛ لأنه ورد عن العرب ، في أفصح الأساليب ، وأقوى العبارات ، ولا يضيره إنكار البصريين ، فهم ليسوا كل العرب ، وليسوا كل الفصحاء ، وليس من شرط المقيس عليه الكثرة ، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس ، ويمتنع على الكثير لمخالفته له[1] .

(١) ينظر الخصائص ١/١١٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وخلاصة القول أن صياغة أفعل التفضيل من البياض والسواد جائزة عند الكوفيين ؛ لأنهم أوسع رواية[1] ولأنهم علامون بأشعار العرب مطلعون عليها[2] وأن منع التفضيل من البياض والسواد تضييق لا داعي له ، بل إن منع التفضيل من كل ما يدل على لون لا داعي له أيضا ، ولاسيما بعد ورود السماع به ، واشتداد الحاجة إلى القياس على ذلك الوارد بسبب ما كشف عنه العلم الحديث في عصرنا ، ودلت عليه التجارب العملية والمعملية من تعدد الدرجات في اللون الواحد ، وتفاوتها تفاوتا واسع المدى ، كالمعروف اليوم في البياض والسواد والحمرة والخضرة ... وسائر الألوان .

وكل ما سبق يقتضي التفضيل بين درجات اللون الواحد ـ أحيانا ـ ومن ثم كان المذهب الكوفي الذي يبيح صياغة أفعل التفضيل من الألوان أقرب للسداد والصواب ، وبهذا المذهب أخذ مجمع اللغة العربية ، كما جاء ذلك في كتابه "كتاب في أصول اللغة" ص١٢١ الصادر بتاريخ سنة ١٩٦٩.

وكذلك رواية الحديث "ماؤُهُ أبيضُ من الورقِ" عند مسلم ، ورواية : "ماؤُهُ أبيضُ من اللبنِ" عند البخاري ، ورواية : "لهي أسوَدُ من القارِ" عند مالك، روايات صحيحة ، وموافقة للقياس ، عند الكوفيين ـ وإن كانت قليلة الاستعمال ـ وهو الأصوب الذي يؤخذ به ولا يلتفت إلى غيره .

---

(١) ينظر الاقتراح ٢٠٢ والقياس في اللغة العربية ص٢٨ .

(٢) ينظر مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ٧٤ ـ القاهرة ١٩٥٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولقد رأينا أبا حيان رأس المانعين الاستشهاد بالحديث في قضايا النحو والصرف ، أجاز بناء (أفعل) التفضيل من السواد والبياض مؤيدا الكوفيين في المسألة مستشهدا بالحديث النبوي الشريف في صفة جهنم "لهي أسودُ من القار"(١) .

ورأينا المستشرق (يوهان فك) يقول : وأكثر ما يوثق به من استعمال صيغة التفضيل في الألوان ، هو ما نجده في الحديث عن نهر الكوثر في الفردوس "وماؤهُ أبيضُ من اللبنِ"(٢) .

مع ملاحظة أن المحدثين عموما أو شراح الحديث تغلب عليهم النزعة الكوفية ، بل إن أكثر مشكلات الحديث يمكن تخريجها بقوة على ما يراه الكوفيون في المسالة .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله

وصحبه في كل لمحة ونفس

عدد ما وسعه علم الله

د.ا محمد طه حسانين سلطان

***

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ٤/٢٠٧٨ ، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ٢١٦ ، والمشكلات النحوية في الجامع الصحيح للمرحوم عبد الوهاب ربيع محمود ص٤٧٦ ، رسالة دكتوراه بمكتبة الجامعة تحت رقم ١٠٤٣ .

(٢) العربية (دراسات في اللغة واللهجات والأساليب) ليوهان فك ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار ص٨٠ مطبعة الخانجي ١٩٥١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أهم مصادر البحث ومراجعه

- اتحاف الأمجاد في ما يصح به الاستشهاد للسيد محمود شكري الألوسي تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري - مطبعة الإرشاد بغداد - ١٩٨٢ .
- ارتشاف الضرب لأبي حيان تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب - مطبعة المدني - الطبعة الأولى ١٩٩٨ .
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري تحقيق محمد بهجت البيطار - مطبعة الترقي بدمشق ١٩٥٧ .
- الأصول في النحو لابن السراج تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي - الطبعة الثانية - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٨ .
- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم - الطبعة الأولى - مطبعة السعادة بالقاهرة ١٩٧٦ .
- إكمال إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم لأبي عبد الله الأبي - طبعة دار الكتب العلمية - بيروت - من دون تاريخ .
- الإنصاف في مسائل الخلاف - بين النحويين البصريين والكوفيين - لأبي البركات الأنباري تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - بيروت ١٩٨٧ .
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي - مطبعة العاني - من دون تاريخ .
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ بن كثير تأليف أحمد محمد شاكر - الطبعة الثالثة - دار التراث - القاهرة ١٩٧٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- بحث في صيغة (أفعل) بين النحويين واللغويين واستعمالاتها العربية تأليف الدكتور مصطفى النماس - مطبعة السعادة بمصر ١٩٨٣ .
- البحر المحيط لأبي حيان طبعة جديدة منقحة بعناية الشيخ العشا حسونة دار الفكر ١٩٩٢ .
- البيان والتبيين للجاحظ تحقيق عبد السلام هارون - طبعة دار الجيل - بيروت من دون تاريخ .
- تاج العروس في شرح جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي دار الفكر للطباعة والنشر - والطبعة الجديدة تحقيق عبد الكريم الغرباوي ومراجعة عبد الستار أحمد فراج - مطبعة حكومة الكويت ١٩٧١ .
- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري - تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - طبعة دار العلم للملايين - بيروت ١٩٧٩ .
- التبيان في تصريف الأسماء تاليف أحمد حسن كحيل ط/٧ مطبعة السعادة بمصر ١٩٨٢ .
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري - طبعة عيسى الحلبي - من دون تاريخ .
- الجامع الصحيح (سنن الترمذي) تحقيق أحمد محمد شاكر - الطبعة الثانية مصطفى الحلبي ١٩٧٧ .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني - درا إحياء التراث العربي - عيسى الحلبي - من دون تاريخ .
- حاشية ياسين على التصريح للشيخ ياسين الحمامصي - طبعة عيسى الحلبي - من دون تاريخ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية للدكتور محمد ضاري حمادي - الطبعة الأولى - العراق ١٩٨٢ .
- خزانة الأدب ولب لباب العرب للبغدادي تحقيق عبد السلام هارون - الطبعة الثانية - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩ .
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق محمد علي النجار - الطبعة الثالثة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦ .
- الدر المصون للسمين الحلبي - تحقيق أحمد محمد الخراط - الطبعة الأولى - دار القلم - دمشق ١٩٩٤ .
- دراسات في كتاب سيبويه للدكتورة خديجة الحديثي - طبعة وكالة الكويت من دون تاريخ .
- درة الغواص في أوهام الخواص للحريري تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة نهضة مصر بالفجالة ١٩٧٥ .
- الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج للسيوطي مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٥ حليم .
- ديوان ذي الرمة تحقيق الدكتور عبد القدوس صالح - طبعة دمشق ١٣٩٢هـ/١٩٧٣م .
- ديوان طرفة بن العبد البكري - دار صادر - بيروت ١٩٦١ .
- الرواية والاستشهاد باللغة للدكتور محمد عيد - نشر عالم الكتب بالقاهرة ١٩٧٦ .
- سنن ابن ماجة تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - طبعة دار الفكر - من دون تاريخ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- السنة قبل التدوين لمحمد عجاج الخطيب ـ الطبعة الأولى ـ نشر مكتبة وهبة بالقاهرة ١٩٦٣ .
- سير أعلام النبلاء للذهبي تحقيق حسن الأسد وآخرين ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ من دون تاريخ .
- شرح الأشموني عل الألفية ـ طبعة عيسى الحلبي ـ من دون تاريخ .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح ـ دار إحياء التراث الإسلامي ـ العراق ١٩٨٠ .
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ـ نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون ـ الطبعة الثانية ـ مطبعة التأليف والنشر ١٩٩٧ .
- شرح الرضى على الكافية ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٩٨٥ .
- شرح درة الغواص في أوهام الخواص للشهاب الخفاجي ـ الطبعة الأولى ـ مطبعة الجوائب قسطنطينية ١٢٩٩هـ .
- شرح صحيح مسلم للنووي طبعة المطبعة المصرية ١٣٤٩هـ .
- شرح قطر الندى وبل الصدى تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ـ طبعة دار الفكر العربي ـ من دون تاريخ .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي ـ الطبعة الأولى ـ دار المأمون للتراث ـ بمكة المكرمة ١٩٨٢ .
- شرح المفصل لابن يعيش ـ مكتبة المتنبي بالقاهرة ـ من دون تاريخ .
- صحيح الإمام البخاري طبعة دار الشعب ـ من دون تاريخ ـ وطبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة ١٩٣٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- صحيح الإمام مسلم بن الحجاج تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ـ الطبعة الأولى عيسى الحلبي ـ القاهرة ١٩٥٥ .
- الطبقات الكبرى لابن سعد ـ درا التحرير للطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٦٨ .
- عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي للإمام الحافظ ابن العربي ـ دار القلم سوريا .
- العربية (دراسات في اللغة واللهجات والأساليب) ليوهان فك ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار ـ مطبعة الخانجي ١٩٥١ .
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري ـ طبع دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ من دون تاريخ .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ـ المطبعة السلفية بالأزهر.
- قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو وشواهده في المغني للدكتورة سهير محمد خليفة ـ الطبعة الأولى ـ مطبعة السعادة ١٩٨٢ .
- القياس في اللغة العربية تأليف محمد الخضر حسين ـ المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٥٣هـ.
- الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام هارون ـ طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥ .
- الكشاف للزمخشري ـ درا المعرفة ـ بيروت ـ من دون تاريخ .
- الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ـ الطبعة الأولى ـ مطبعة السعادة بمصر ـ من دون تاريخ .
- لسان العرب لابن منظور ـ طبعة درا المعارف بمصر ـ من دون تاريخ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- اللغة والنحو (دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة) للدكتور حسن عون - الطبعة الأولى - روبال الإسكندرية ١٩٥٢ .
- المجاز والنقل وأثرهما في حياة اللغة العربية - لمحمد الخضر حسين - مقال بمجلة اللغة العربية - المطبعة الأميرية بولاق ١٩٣٦ .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية - المغرب ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م .
- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٥٥ .
- مسند الإمام أحمد - دار الفكر العربي - من دون تاريخ .
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض - طبع دار التراث بالقاهرة - من دون تاريخ .
- المشكلات النحوية في الجامع الصحيح للمرحوم عبد الوهاب ربيع محمود - رسالة دكتوراه - بمكتبة الجامعة تحت رقم ١٠٤٣ .
- المصباح المنير للفيومي - تصحيح الشيخ حمزة فتح الله - الطبعة الثانية - المطبعة الأميرية بمصر ١٩٠٩ .
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج تحقيق عبد الجليل شلبي - المكتبة العصرية ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م .
- معاني القرآن للفراء تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار - طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠ .
- المفردات في غريب القرآن للأصبهاني تحقيق دكتور محمد أحمد خلف الله - مكتبة الأنجلو المصرية - من دون تاريخ .
- المفصل للزمخشري - الطبعة الثانية - دار الجيل - بيروت - من دون تاريخ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- المقتضب للمبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ـ القاهرة ١٣٩٩هـ .
- المقرب لابن عصفور تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وزميله ـ الطبعة الأولى ـ بغداد ـ من دون تاريخ .
- الموطأ للإمام مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى الحلبي .
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث للدكتورة خديجة الحديثي ـ دار الرشيد العراق ١٩٨١ .
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير تحقيق محمود محمد الطناحي ـ طبعة عيسى الحلبي ١٩٦٤

تم بحمد الله ؛؛؛

***

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner